المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة

الأزمة في تونس

الخلفيات والسياق والمواقف

العدد الثاني والخمسون - أيلول 2021

الأزمة في تونس

الخلفيّات والسياق والمواقف

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع: سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو بالمناقشة.

العنوان: الأزمة في تونس، الخلفيات والسياق والمواقف
الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية
تاريخ النشر: أيلول 2021
رقم العدد: الثاني والخمسون

حقوق الطبع محفوظ للمركز
جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Postal Code: 10172010
P.o.Box:24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasat@dirasat.net
http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدّمة..... 5

أولًا: الإجراءات والقرارات الرئاسية..... 6

1.1 مسار تطوّر الأزمة 6

1.2 الجدال القانوني..... 8

ثانيًا: الردود والمواقف..... 10

2.1 السجالات الداخلية..... 10

2.2 ردود الفعل العربية والعالمية..... 15

2.2.1 المواقف الدولية..... 15

2.2.2 مواقف عربية 18

ثالثًا: العوامل والأسباب الداخلية للأزمة..... 19

3.1 الأسباب السياسية..... 19

3.2 الأزمة الاقتصادية..... 22

3.3 تأثيرات جائحة كورونا 23

رابعًا: البعد الخارجي للأزمة..... 24

4.1 دور الحلف الإماراتي السعودي المصري 24

4.2 الدور الجزائري..... 26

خامسًا: السيناريوهات المتوقَّعة 28

خاتمة 30

ملحق: أبرز المحطات السياسية في تونس منذ 2011..... 31

مقدّمة*

بعد مرور 10 سنوات على المسار الديمقراطي الذي عرفته تونس على ضوء ثورة شعبية أطاحت بنظام زين العابدين بن علي في كانون الثاني عام 2011 (ملحق رقم 1)، كان المشهد التونسي على موعد مع أزمة سياسية خلَّفَها صراع بين مؤسسات الدولة (الرئاسية-الحكومية-التشريعية) ساهمت في تعميق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد. وتبدو تونس بعد 25 تموز 2021 على مفترق طرق، فقرارات الرئيس قيس سعيّد بحل الحكومة التونسية وتجميد عمل البرلمان لمدة شهر، وفق المادة 80 من الدستور التونسي، كانت استثنائية ومفصلية، فضلًا عن أنها كانت متوقَّعة بحكم ارتفاع منسوب الاحتقان الاجتماعي واستفحال الأزمة بمختلف أبعادها، وقد بلغت ذروتها بفعل تداعيات جائحة كورونا وعجز النظام القائم عن إيجاد الحلول الملائمة لها.

يعيش المجتمع التونسي لحظة ترقّب وانتظار لما ستكون عليه توجّهات رئاسة الجمهورية من جهة والتفاعلات الدائرة بوتيرة أقل ميلًا إلى الحدة والصدام والعنف بين القوى المتصارعة من جهة أخرى، سواء قوى النظام التي تحاول الدفاع عن مواقعها ومصالحها - ولا سيما حركة النهضة - أو القوى الاحتجاجية التي تطالب بإحداث تغييرات جوهرية في المنظومة القائمة دستوريًا وقانونيًا وإجرائيًا وفي مستوى السياسات العمومية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية. وتبقى جميع الاحتمالات واردة لما يمكن أن تؤول إليه الأمور في المستقبل القريب، إلا أنه بات من الواضح أن النظام القائم وليد ما يعرف بـ "الربيع العربي"، الذي استأثرت بقيادته والتحكم فيه حركة النهضة، قد وصل إلى نهايته ولم يعد قادرًا على أن يستمر على النحو الذي كان سائدًا طيلة عقد من الزمان، وهو ما يتطلّب إجراء تغييرات عليه قد تتراوح ما بين تعديلات طفيفة أو تغيير جذري. في هذا البحث سنوثّق لأبرز محطّات الأزمة ومسبِّباتها السياسية والاقتصادية، ومواقف الأطراف الداخلية والخارجية منها، بالإضافة إلى السيناريوهات المتوقَّعة في المرحلة القادمة.

* إعداد: يارا بليبل وجواد عبد اللّه.

أولًا: الإجراءات والقرارات الرئاسية

1.1 مسار تطوّر الأزمة

تتسارع وتيرة الأحداث في تونس بصورة تبدو للكثير من المراقبين مفاجئة وغير متوقعة، فمنذ مساء الأحد 25 تموز2021، وعقب اجتماع طارئ للقيادات العسكرية والأمنية برئاسة الرئيس قيس سعيّد، أعلن الأخير إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من منصبه (2020/9/2 حتى 2021/7/25) وتجميد عمل واختصاصات البرلمان لمدة 30 يومًا، كما قرر سعيّد تولّي السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس حكومة يعيّنه بنفسه[1].

لم تكن هذه القرارات وحدها هي التي برّرها الرئيس التونسي بالاستناد إلى المادة 80 من الدستور الموافق عليه شعبيًا عام 2014، بل تبعتها سلسلة من الإجراءات المتَّخَذة حيث شهدت العاصمة تونس في 26 تموز انتشارًا واسعًا لعناصر الجيش شمل محيط مؤسسة التلفزة الوطنية، وتم تطويق مجلس نواب الشعب بالمدرّعات ومُنع رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي وعدد من النواب من دخوله[2].

وفي سياق متّصل، أمر الرئيس التونسي بحظر السفر عن جميع النواب وعدد من المسؤولين في الدولة[3]، وإغلاق مقر رئاسة الحكومة وإخلائه من الموظفين وتكليف وحدات من الجيش بحمايته. كما أصدر الرئيس قرارًا بإعفاء وزير الدفاع إبراهيم البرتاجي ووزيرة العدل بالنيابة حسناء بن سليمان، وطالت قرارات الإعفاء مدير المصالح المختصّة بالداخلية وتجميد مهام مدير إقليم الأمن الوطني.

كما أعلن سعيّد عن تعطيل العمل بالمؤسسات الحكومية ليومين باستثناء الجيش والشرطة والكوادر الصحية، وأرفق هذه الإجراء بفرض حظر تجوّل ليلي في البلاد من الساعة السابعة مساءً إلى الساعة السادسة صباحًا يستمر لمدة شهر، ووفق البيان، يُستثنى من قرار منع التجوّل "الحالات الصحية العاجلة وأصحاب العمل الليلي، مع إمكانية تعديل هذه المدة"، كما نص القرار على منع كل تجمّع يزيد على 3 أشخاص بالطريق العام وبالساحات العامة. ومع إعفاء المشيشي من تولّي

---

[1] الجزيرة نت، "شريط الأحداث في تونس"، 2021/7/29.
https://bit.ly/3xQcFJK

[2] روسيا اليوم RT، "الجيش التونسي يمنع الغنوشي من دخول البرلمان بعد قرارات سعيد"، 2021/7/26.
https://bit.ly/3D18L4P

[3] أمينة ذكي، "وسائل إعلام: الرئيس التونسي يأمر بحظر السفر على جميع البرلمانيين"، صحيفة الدستور، الإثنين 26 تموز 2021.
https://www.dostor.org/3520532

مهام إدارة وزارة الداخلية التي كان يشغلها بالإنابة، كلّف الرئيس مدير الأمن الرئاسي خالد اليحياوي بالإشراف على الوزارة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سعيّد كان دعا خلال لقائه مع أعضاء من المجلس الأعلى للقضاء إلى عدم الانزلاق وراء دعاة الفوضى، مؤكّدًا أنّ قراراته نابعة من الدستور، ورافضًا كل حديث عن انقلاب في البلد[4].

وفي الإطار عينه، أنهى الرئيس التونسي في 2021/7/27 مهام الكاتب العام للحكومة ومدير ديوان رئيس الحكومة[5]، كما شمل القرار كل مستشاري رئيس الحكومة المقال ورئيس "الهيئة العامة لشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية" ومدير القضاء العسكري، بالإضافة إلى إقالة مدير عام الشركة التونسية للكهرباء والغاز وإنهاء مهام وكيل الدولة العام.

وخلال استقباله رئيس اتحاد الصناعة والتجارة، أكّد الرئيس التونسي في 28 تموز ضرورة عودة الأموال المنهوبة إلى الشعب، ووجوب قيام رجال الأعمال بمشاريع تنموية في مختلف أنحاء الجمهورية، موضحًا أنّ أكثر من 13 ألف مليار دينار تونسي هي الأموال التي في ذمة رجال الأعمال الـ 460.

وفي سياق إجراءات الإعفاء اليومية، أصدر سعيّد أمرًا رئاسيًا يقضي بإعفاء محمد لسعد الداهش من مهامه كرئيس ومدير عام التلفزيون الوطني، وأقدمت فرقة أمنية على مداهمة هيئة تابعة لرئاسة الحكومة التونسية بالبحيرة 2 وفرضت الحجز على الملفات الموجودة، بالإضافة إلى انتشار القوات المسلحة أمام مقر القطب القضائي تخوّفًا من تهريب أيّ ملفات[6].

إلى ذلك، اتخذ مجلس التأديب التابع للهيئة الوطنية للمحامين قرارات تأديبية بحق عدد من المحامين شملت الشطب والإيقاف عن العمل وذلك في 29 تموز[7]، كما أذن الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بفتح تحقيق ضد الرئيس الأسبق للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شوقي طبيب بخصوص

---

[4] الجزيرة نت،" شريط الأحداث في تونس"، مرجع سابق.

https://bit.ly/3skU3jW

[5] سيف الدين العامري، "قرارات جديدة.. الرئيس التونسي ينهي مهام مسؤولين"، سكاي نيوز عربية، 2021/7/27.

https://bit.ly/37SWm4d

[6] الجزيرة نت،" شريط الأحداث في تونس"، مرجع سابق.

https://bit.ly/3sjDMfj

[7] الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، "بلاغ مجلس التأديب"، 2021/7/29.

https://avocat.org.tn/article-1627-avis-conseil-discipline-onat

الشكوى التي تقدّم بها مرصد الشفافية والحوكمة الرشيدة بشأن "الإخلالات التي تشوب التصرّف المالي والإداري للهيئة زمن رئاسته لها"[8].

وفي 29 تموز أعلنت الرئاسة التونسية، أن الرئيس قيس سعيّد كلّف رضا غرسلاوي بتسيير وزارة الداخلية بعد إقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي الذي كان مكلّفًا بإدارة شؤون الوزارة بالنيابة[9]، وكُلّف كاتب عام مجلس نواب الشعب بتصريف الأعمال الإدارية والمالية للمجلس[10]. وبعد نشر القرار الرئاسي في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في عدده الـ67 الصادر في اليوم نفسه[11] اعتقلت السلطات التونسية في 2021/7/30 نائبين في البرلمان وأعلن القضاء العسكري حبس كل من ياسين اعياري الذي اتهم في مطلع الأسبوع الرئيس بقيادة انقلاب، وذلك بموجب حكم صادر بحقه قبل ثلاث سنوات للتشهير بالجيش. وفي وقت متأخر من يوم 30 تموز اعتقل النائب ماهر زيد بموجب حكم بالسجن عامين صدر في 2018 للإساءة إلى الناس على وسائل التواصل الاجتماعي وإهانة الرئيس. كما أصدر الرئيس قيس سعيّد في اليوم نفسه قرارًا يقضي بتعديل فترة منع التجوّل بحيث يصبح من الساعة 10 مساءً إلى 5 صباحًا ابتداء من يوم الأحد الواقع في 1 آب 2021، ومنع كافة التظاهرات والتجمّعات العائلية والخاصة والعامة[12]. وقد أصدر الرئيس سعيّد بيانًا تعهد فيه بـ"عدم التحوّل إلى دكتاتور" ورفض اتهامه بالقيام بانقلاب[13].

1.2 الجدال القانوني

رأت حركة النهضة نفسها المستهدف الأول من هذه الإجراءات باعتبارها الطرف الرئيسي في الحكم منذ عزل الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي في أيار 2011، فبالرغم من تحقيق حركة النهضة دورًا محوريًا في كافة الحكومات المُشكّلة والبرلمانات المنتخبة ما بعد انتفاضة 2011، إلا

---

[8] روسيا اليوم RT، "تونس.. القضاء يبدأ تحقيقات مع الرئيس الأسبق لهيئة مكافحة الفساد ونواب في البرلمان"، 2021/7/29.
https://bit.ly/3k4HlSW

[9] يامنة سالمي، "تونس...سعيّد يكلّف غرسلاوي بتسيير وزارة الداخلية خلفا للمشيشي"، وكالة الأناضول، 2021/7/29.
https://bit.ly/3iQgdr7

[10] الميادين عاجل، بيروت، 2021/7/29.
https://bit.ly/2W4zWuc

[11] وكالة تونس إفريقيا للأنباء، "صدور أمر رئاسي بتعليق اختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه"، 2021/7/29.
https://bit.ly/3z3lSP2

[12] روسيا اليوم RT،"الرئيس التونسي يصدر أمرا بتعديل فترة منع التجول"، 2021/7/30.
https://bit.ly/3m1SlTA

[13] بي بي سي عربية، "الأزمة في تونس: اعتقال نائبين في البرلمان وقيس سعيد يعد بألا يتحول إلى ديكتاتور"، 2021/7/31.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57965532

أنها لم تستطع من خلال ائتلافاتها مع باقي الأحزاب التعامل مع الأزمات التي عصفت بالبلاد وخاصة مع انتشار الجائحة. ولا يمكن التعبير عن التطوّرات إلا في سياق فصل جديد من أزمة هيكلية أعمق بدأت مع إعلان نتائج انتخابات 2019 التي أفرزت مشهدًا سياسيًا وبرلمانيًا متشظيّا. وذلك لاعتماد النظام الانتخابي النسبي الذي خلّف تشتّتًا في الأصوات الانتخابية، الأمر الذي حجب الأغلبية البرلمانية المريحة عن أي حزب. كما خلق عدم تشكيل المحكمة الدستورية واقعًا مأزومًا مع غياب أحد أركان النظام السياسي ما بعد الانتفاضة[14]، حيث كان يفترض تأسيسها في أجل عام من صدور دستور تونس الجديد عام 2014، وتأخر تشكيلها لسنوات بسبب الفشل في انتخاب ثلث أعضائها من قبل البرلمان، إذ لم يحصل إلا مرشح واحد من بين الأربعة على أغلبية الثلثين.

وتتكّون المحكمة الدستورية من 12 عضوًا يعيّن الرئيس من بينهم أربعة ويختار المجلس الأعلى للقضاء أربعة عطفًا على الأربعة الذين يختارهم البرلمان. وتسبب غياب المحكمة في عدة مآزق قانونية ودستورية آخرها التعديل الحكومي المعطل منذ كانون الثاني الماضي بسبب القراءات المتباينة للدستور بين الرئيس والبرلمان. فقد رفض الرئيس سعيّد الإمضاء على القانون المعدّل وردّه إلى البرلمان من أجل قراءة ثانية بداعي خرق الدستور الذي ألزم تأسيس المحكمة بسنة واحدة وليس بعد ست سنوات، ويضاف إلى ما ورد رفضه أداء اليمين الدستورية لعدد من الوزراء بعد تحوير أجراه رئيس الحكومة المعفى، هشام المشيشي، ما جعل حكومته تعمل بنصف أعضائها في وضع شديد التأزّم.[15]

وفي هذا الصدد، برّر الرئيس التونسي موقفه الأخير بوجود شبهات فساد تحوم حول الأسماء المزكّاة من قبل حركة النهضة، ما ساهم في تصدّع العلاقة أكثر فأكثر بين الطرفين. وقد عبّر قيادي في حزب النهضة عن ذلك بإعلانه أن قيادة المكتب التنفيذي "أصرّت وتشبّثت بهم لكسب رضا قلب تونس ورئاسة البرلمان" في إشارة ضمنية إلى راشد الغنوشي، لافتًا إلى أنه "بالإمكان تجاوز الأزمة الحالية عن طريق حلول وسطى وحوار مع رئيس الجمهورية، ولكن ليس بين قيس سعيّد والنهضة، وإنما عن طريق مكوّنات المجتمع السياسي والرئاسة أو عن طريق تحالف سياسي يدافع عن الحريّات والديمقراطية في حال إلغاء الأحزاب"[16].

---

[14] مركز الجزيرة للدراسات، "الحالة الاستثنائية في تونس: الخلفيات والدلالات والآفاق"، 4 آب 2021.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5087

[15] مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5087

[16] الميادين نت، "بن سالم: قد نضطرّ لإطلاق حزب جديد في حال عدم تراجع قيادة النهضة"، 20 آب 2021.
https://bit.ly/3kwHz5c

ويجادل قانونيون تونسيون في أنّ قرارات 25 تموز الرئاسية أعادت تنظيم العلاقات بين المؤسسات: توحيد السلطة التنفيذية بقيادتها من رئيس الجمهورية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة، وتعليق اختصاصات السلطة التشريعية، ليطرح تطبيق المادة 80 من الدستور أسئلة لا تزال الإجابة عنها محل اختلاف: هل يمكن تكييف المؤسسات السيادية للدولة (الحكومة والبرلمان) مصدرًا للخطر الداهم المعطّل لعجلات الدولة؟ وهل يسمح التأويل بمخالفة صريح النص بخصوص بقاء البرلمان في حالة انعقاد؟ حتى الداعمون لقرارات 25 تموز لم يختلف جلّهم على أنّ ما حصل هو "تأويل موسّع" للمادة، فيما لم يتردّد المعارضون، وكذا مختصّون في القانون الدستوري، في اعتبار أنّ القرارات تعكس "خرقًا جسيمًا" و"انقلابًا على الدستور"، عبر المادة التي يبدو أنّ رئيس الجمهورية اتّخذها نافذة لإعادة رسم المشهد السياسي والمؤسساتي في البلاد، وربما، وهذا الأهم، لإعادة التأسيس الدستوري، أو على الأقل مراجعته.

وبحسب الباحث القانوني كريم المرزوقي، يبدو أنّ الرئيس قيس سعيّد يتعامل مع المادة 80 كـ "بوابة سحرية للخروج من ضيق الشرعية الدستورية إلى رحاب المشروعية الشعبية بالنسبة إليه"، بما يحوّل المادة الدستورية إلى جسر نحو فترة انتقالية جديدة للبلاد منتهاها "الجمهورية الثالثة"، العبارة التي بدأت تُتداول بشدّة في المنابر السياسية والإعلامية طيلة الأسابيع التي تلت قرارات الرئيس سعيّد. وأما السؤال بالنسبة إلى الجوهري حول ما إذا كانت قرارات 25 تموز تمثّل انقلابًا أم تصحيحًا للمسار، فلعلّ القانون قاصر عن الإجابة[17].

ثانيًا: الردود والمواقف

2.1 السجالات الداخلية

تسبّب توتّر العلاقة بين رئيسي السلطة التنفيذية ورئيس الدولة ومؤسسة البرلمان، الذي تشكّل أغلبيته بقيادة حركة النهضة حزامًا سياسيًا لحكومة المشيشي، في خلق حالة من الارتباك وعدم الانسجام في عمل مؤسسات الدولة[18]. وفضلًا عن الخلفية السياسية للأزمة، ساهمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد في تعميق الشقاق حول الإجراءات المتخذة بحيث صُنّفت تونس من بين أسوأ بلدان العالم في مواجهة جائحة كوفيد-19.

[17] كريم المرزوقي، "الفصل 80 "السحري".. تاريخ دسترة الحالة الاستثنائية في تونس"، المفكرة القانونية 16-08-2021.
https://bit.ly/3gWBSg2

[18] مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5087

أتت قرارات الرئيس التونسي مساء 25 تموز، والتي سبقتها موجة من الاحتجاجات الشعبية في المدن التونسية كإجراء غير عفوي ومنسّق من وجهة نظر الحركة، فشرعت بوضع القرارات المعلنة في خانة "الانقلاب على الثورة"، وذلك في بيان نُشر على صفحتها على فيس بوك وقالت إن "أنصار النهضة والشعب التونسي سيدافعون عن الثورة"[19].

كما شكّل الفصل 80 من الدستور التونسي مادة تجاذب سياسي بين الأحزاب، فإذ ينصّ الفصل المذكور بأن "لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمّها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب.

ويجب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويُعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة.

وبعد مضيّ ثلاثين يومًا على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يُعهد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو ثلاثين من أعضائه البتُّ في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه. وتصرّح المحكمة بقرارها علانية في أجل أقصاه خمسة عشر يومًا. ويُنهى العمل بتلك التدابير بزوال أسبابها. ويوجّه رئيس الجمهورية بيانًا في ذلك إلى الشعب"[20].

وفي إطار ما ورد أعلاه، أكد رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، رئيس البرلمان التونسي، أنه "لم تقع استشارته البتّة من قِبل قيس سعيّد رئيس الجمهورية حول تفعيل الفصل 80 من الدستور"، كما سارع بالتوجّه إلى مجلس النواب فجر اليوم الأول الذي تلا إصدار القرار الرئاسي ولم يتمكن من الدخول مع عدد من النواب في ظل سيطرة الجيش على المقرّ[21].

---

[19] عمر التيس، "تونس: أحزاب من الائتلاف الحاكم والمعارضة تندد بخطوة قيس سعيّد وأخرى تتريث ترقبًا لمآل الأمور"، فرنس24، 2021/7/26.

https://bit.ly/3g9TbcZ

[20] الدستور التونسي.

https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf,lang=ar

[21] عمر التيس، فرنس 24، مرجع سابق.

وفي وقت لاحق دعا الغنوشي الرئيس سعيّد إلى المشاركة في الحوار والتراجع عمّا وصفه بـ "حافة الهاوية". وأعلن في مقال نشرته صحيفة إندبندت (Independent) أن الإجراءات التي أعلنها الرئيس قيس سعيّد مؤخرًا "قد وضعت رحلتنا الوليدة والهشة نحو الديمقراطية تحت التهديد"[22].

لقد عكست الأزمة عمق الخلافات الموجودة بين قياديي الحركة، إذ صرّح القيادي محمد بن سالم إنه "لا يمكن للقيادة الحالية للحركة التوصّل إلى حلول مع الرئيس قيس سعيّد في ظل وجود القيادة الحالية للحركة" ودعا بن سالم الرئيس التونسي إلى البدء بحركة النهضة في حال ثبوت وجود ملفات فساد لدى قيادييها، وتابع "لدى بعض قياديي الحركة صداقات مع بعض الفاسدين وفيهم من استقال"، ملوّحًا بأنه في حال عدم تراجع قيادة الحركة الحالية خطوة إلى الوراء "قد يضطرون إلى إطلاق حزب جديد."

وأكد بن سالم أنه "لا يمكن أن تتبلور داخل النهضة فكرة الحوار مع رئيس الجمهورية في ظل وجود القيادة الحالية للحركة"، مضيفًا أنه "كلما يتم فتح انتخابات داخلية يفوز فيها الشق الإصلاحي، وأنه عندما يكون القرار منحصرًا في حلقة ضيقة، تحصل ضغوطات"[23].

إن ما ظهر من انقسام داخلي دفع بالغنوشي لاستبدال الخطاب التصعيدي ضد الرئيس واعتماد نهج أكثر براغماتية بهدف إيجاد مساحة مشتركة للتعاون، خاصة في ظل وضوح عدم نيّة سعيّد جرّ الأمور نحو النموذج المصري بحيث لم تحدث موجات من الاعتقالات الجماعية والتعسفية لأفراد الجماعة.

وفي سعيه إلى التفرّد بالقرار الداخلي للحركة، مع بدء ظهور الأصوات المعارضة، أقدم الرئيس التونسي في 23 آب على اتخاذ قرار إقالة جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب. وبحسب الصوت الرسمي للحزب فإن الخطوة التالية هي إصلاحه "لتلبية مطالب الفترة الحالية بشكل أفضل بالكفاءة المطلوبة"[24].

---

[22] الجزيرة نت، "الغنوشي في مقال بـ إندبندت: ديمقراطية تونس مهددة.. لا يمكننا السماح بانزلاق آخر نحو الاستبداد"، 2021/8/11.
https://bit.ly/3BmzfMt

[23] الميادين نت، "بن سالم: قد نضطرّ لإطلاق حزب جديد في حال عدم تراجع قيادة النهضة"، مرجع سابق.

[24] Marouen Achouri, Business News, «Ennahda n'a pas la crédibilité nécessaire pour demander quoi que ce soit »,25/8/2021.
https://www.businessnews.com.tn/ennahdha-na-pas-la-credibilite-necessaire-pour-demander-quoi-que-ce-soit,523,111491,3

وفي سياق متصل، شجب حزب قلب تونس الذي يحظى بثاني أكبر كتلة نيابية في البرلمان التونسي القرارات المتخذة باعتبارها "خرقًا جسيمًا للدستور ولأحكام الفصل الثمانين وأسس الدولة المدنية، وتجميعًا لكل السلط في يد رئيس الجمهورية والرجوع بالجمهورية التونسية للحكم الفردي". كما طالبت كتلة الحزب الذي يشكّل أحد الأضلاع الرئيسية في الائتلاف الحاكم رئيس الحكومة بـ "تولي مهامه الشرعية وتفادي إحداث فراغ في مؤسسة رئاسة الحكومة"[25].

لكن موقف قلب تونس لم يدم طويلًا، ففي 27 تموز قال رئيس كتلة حزب قلب تونس في البرلمان، أسامة الخليفي، أنهم في الحزب يساندون كل مطالب التونسيين المشروعة سعيهم الدائم للتنبيه من خطورة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها البلاد.

وأضاف الخليفي ''كنا قد نبّهنا أيضًا من ترذيل مجلس نواب الشعب عبر تعامل النواب مع بعضهم البعض وقد أصاب رئيس الجمهورية قيس سعيّد في قراره الأخير بتجميد البرلمان''، مشددًا على ''ضرورة ألا تتواصل صورة البرلمان على ما هي عليه الآن''.

وأوضح رئيس الكتلة أن حزب قلب تونس كان مسانِدًا للحكومة مع بقية مكوّنات الحزام السياسي من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، لافتًا إلى أن الحكومة فشلت في إدارة الوضعية الحرجة التي هي نتيجة تراكمات عديدة. كما أعرب أسامة الخليفي عن ارتياح حزبه لتحمّل رئيس الجمهورية قيس سعيّد المسؤولية وقيادته للمرحلة قائلًا ''نسجّل ارتياحنا على الأقل أن يكون القرار موحدًا للخروج من الأزمة الصحية وهذا فيه نوع من الإيجابية[26].

أما الحزب الجمهوري، غير الممثل في البرلمان، فقد رفض في بيان صادر عنه "هذه القرارات التي تعدّ خروجًا عن نص الدستور وانقلابًا صريحًا عليه وإعلانًا عن العودة إلى الحكم الفردي المطلق وحنثًا باليمين التي أدّاها رئيس الجمهورية بالسهر على احترام الدستور"[27].

وفي موقف متباين عبّر التيار الديمقراطي في بيان صادر عن مكتبه السياسي عن حذره في ما يرتبط بتأويل المادة 80 من الدستور باعتباره تأويلًا بعيدًا عن الدقة وبالتالي رفض التيار كل ما تم البناء عليه من قرارات بالاستناد إلى تأويل الرئيس التونسي للمادة المذكورة[28]. وشدد متن

---

[25] عمر تيس، فرنس24، مرجع سابق.

[26] الميادين نت، "قلب تونس: سعيّد أصاب ونسجّل بكلّ ارتياح أنّه أصبح يقود المرحلة"، 2021/7/27.
https://bit.ly/3yaRMcs

[27] يسرى وناس، "الجمهوري التونسي: قرارات الرئيس سعيّد انقلاب على الدستور"، الأناضول، 2021/7/26.
https://bit.ly/3kizqkS

[28] رويترز، "ردود الفعل في الداخل والخارج على الأزمة الديمقراطية في تونس"، مرجع سابق.

البيان على تحميل مسؤولية الاحتقان الشعبي المشروع والأزمة الاجتماعية والاقتصادية والصحية وانسداد الأفق السياسي للائتلاف الحاكم بقيادة حركة النهضة وحكومة هشام المشيشي داعيًا التونسيين إلى "عدم الانسياق وراء دعوات التجييش من الداخل والخارج"[29].

بدوره وصف الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي الخطوة بـ "الانقلاب التام" داعيًا إلى فضّ الخلافات بالقانون والدستور محمّلًا في الوقت نفسه حركة النهضة مسؤولية ما آلت إليه الأمور.

على الضفة المقابلة، راوحت مواقف الأحزاب المعارضة من إجراءات سعيّد بين المساندة المطلقة والتخوّف من قرار مبيّت لسعيّد باستغلال الأوضاع الاقتصادية والاحتجاجات الشعبية في سبيل السيطرة على السلطات الثلاث وتحجيم الديمقراطية في تونس. والتقى أغلبها على رفض التأويل الرئاسي للفصل 80 من الدستور، حيث رأى حزب العمال اليساري أن خطوة رئيس الدولة "تدشّن مسار انقلاب باتجاه إعادة إرساء نظام الحكم الفردي المطلق من جديد"، محذرًا مما أسماه "سقوط البلاد في دوامة العنف والاقتتال والإرهاب"[30].

واعتبر رئيس حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري أن القرارات التي اتخذها قيس سعيّد "تتجاوز أحكام الدستور وتمثّل انقلابًا لا غبار عليه"، لكنه طالب بتفعيل الفصل 80 من الدستور وبـ "محاسبة الفاسدين واسترجاع الأموال المنهوبة وإصلاح المسار"، وأكد أنه "يتفهّم استبشار الشعب ولكن ما يحدث يفتح أبواب الدكتاتورية والاستبداد".

أما حزب الشعب الحائز على 15 مقعدًا نيابيًا من أصل 217 فقد عبّر عن دعمه الكامل للرئيس معتبرًا أنه "صحّح المسار الثوري".

وأعرب الاتحاد العام التونسي للشغل على لسان أمينه العام المساعد عن "ثقته الكاملة في قرارات رئيس البلاد الاستثنائية" داعيًا الرئيس بالانتقال السريع نحو "خارطة طريق تشاركية واضحة وتغيير النظام السياسي"[31].

---

https://www.reuters.com/article/idARAL8N2P25IJ

[29] عمر التيس، فرنس 24، مرجع سابق.

https://bit.ly/3g9TbcZ

[30] عمر التيس، فرنس 24، مرجع سابق.

https://bit.ly/3g9TbcZ

[31] روسيا اليوم RT، "تونس.. اتحاد الشغل يثق بقرارات سعيّد ويدعو لتغيير النظام السياسي"، 2021/8/8.

https://bit.ly/3knvyix

وأعلن رئيس الحكومة المقالة، عبر وزراءها المقال هشام المشيشي إنه لا يمكن أن يكون عنصرًا معطلًا وإنه سيسلم المسؤولية لأي شخص يختاره رئيس البلاد وذلك في خطوة قد تخفف حِدّة الأزمة السياسية الكبيرة في البلاد. وأضاف المشيشي في بيان أنه مستعد لخدمة تونس من أي موقع[32].

2.2 ردود الفعل العربية والعالمية

كما في كل تطوّر لافت تشهده دولة عربية كان أبدتها لدول جوار تونس، الدول الإقليمية والغربية خاصة، مواقف أوّلية في ظل التجاذبات التي شهدتها تونس بعد سقوط بن علي وما رافقها من غياب للاستقرار السياسي في البلاد.

2.2.1 المواقف الدولية

عبّر الرئيس الأميركي جو بايدن في مؤتمره الصحافي الأول بعد تولّيه منصبه، عن رؤيته للصراع في القرن الواحد والعشرين بأنه بين "الديمقراطيات والنُظم الاستبدادية"، وقد وجد كثيرون في هذا التصريح تناقضا فاضحًا مع ما سجّل له من مواقف وخاصة تلك المرتبطة بالتحركات الشعبية التي شهدتها بعض الدول في العالم العربي، ومنها تصريحه السابق بعد استقالة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك بأسبوعين فقط عندما قال: "أنظر، مبارك كان حليفًا ... لن أشير إليه على أنه ديكتاتور"[33].

من الواضح أن البيت الأبيض رفض حتى الآن الانحياز إلى أي طرف في تونس، فقد أبدت الولايات المتحدة على لسان المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي عن "قلق" بلادها إزاء التطوّرات في تونس، ودعت "إلى احترام مبادئ الديمقراطية"، وأعلنت أن "التواصل قائم على أعلى مستوى" وأن واشنطن "تدعو إلى الهدوء وتدعم الجهود التونسية للمضي قُدمًا بما يتوافق مع المبادئ الديموقراطية، وأضافت أنه "حتى الآن لا يمكننا وصف قرارات الرئيس التونسي بأنها كانت انقلابًا"[34]. وفيما يتعلق بما إذا كانت إقالة الرئيس التونسي قيس سعيّد لرئيس الوزراء، وتعليق

---

[32] رويترز، "ردود الفعل في الداخل والخارج على الأزمة الديمقراطية في تونس"، مرجع سابق.
https://www.reuters.com/article/idARAL8N2P25IJ

[33] Shadi Hamid, "Tunisia, democracy, and the return of American hypocrisy", BROOKINGS, August 3, 2021.
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/08/03/tunisia-democracy-and-the-return-of-american-hypocrisy/

[34] عبد الجبار أبوراس، "واشنطن: لا يمكننا حتى الآن وصف ما حدث في تونس بالانقلاب"، وكالة الأناضول، 2021/7/26.
https://bit.ly/2WvnJyR

البرلمان، وتقييد حرية الصحافة والتهديد بالعنف يشكّل انقلابًا، أشارت ساكي إلى "أننا نتطلع إلى وزارة الخارجية لإجراء تحليل قانوني قبل اتخاذ قرار"[35].

وأفاد بيان صادر عن وزارة الخارجية الأميركية في 26 تموز 2021 أن الوزير انتوني بلينكن تحدّث في اتصال هاتفي مع الرئيس التونسي عن أهمية "الشراكة القوية للولايات المتحدة ودعمها المستمر للشعب التونسي في مواجهته للتحدّيات المزدوجة المتمثلة في الأزمة الاقتصادية ووباء كوفيد -19. وشجّع الوزيرُ الرئيسَ سعيّد على التمسك بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تشكّل أساس الحكم في تونس، وحثّ الرئيس سعيّد على الحفاظ على حوار مفتوح مع جميع الفاعلين السياسيين والشعب التونسي، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة ستواصل مراقبة الوضع والبقاء على اتصال"[36].

ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى إن الوضع في تونس يختلف عن الوضع في مصر من حيث أهمية الأخيرة في السياسة الخارجية الأميركية وثقلها السياسي ودورها في رزمة التحالفات، كما أن تنسيق أي جهد للتدخل في الشأن التونسي لا بدّ أن يمرَّ بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الفردية، وذلك لنفوذها التاريخي في المنطقة[37].

وقد دعا المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي الجهات الفاعلة في تونس إلى "احترام الدستور والمؤسسات الدستورية وسيادة القانون"، مشددًا على ضرورة "التحلّي بالهدوء وتجنّب أي لجوء إلى العنف حفاظًا على استقرار البلاد"[38].

وفي حين أعلنت الدبلوماسية الفرنسية أن باريس تأمل "بعودة المؤسسات إلى عملها الطبيعي في تونس في أقرب وقت". ودعت وزارة الخارجية الفرنسية "جميع القوى السياسية في البلاد إلى تجنّب أيّ من أشكال العنف والحفاظ على المكتسبات الديموقراطية للبلاد". الموقف نفسه عبر عنه

---

[35] Nader Hashemi, “Tunisia: Biden's tepid response exposes aversion to democracy”, MIDDLE EAST EYE, 29 July 2021.

https://www.middleeasteye.net/opinion/tunisia-coup-bidens-tepid-response-exposes-aversion-democracy

[36] موقع وزارة الخارجية الأميركية، "اتصال الوزير بلينكن بالرئيس التونسي قيس سعيد"، 26 تموز2021.

https://bit.ly/3jlBrxp

[37] Shadi Hamid, BROOKINGS.

https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/08/03/tunisia-democracy-and-the-return-of-american-hypocrisy/

[38] قناة المنار، "أبرز ردود الفعل على الأزمة السياسية في تونس"، 26 حزيران 2021.

https://www.almanar.com.lb/8511307

وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان خلال اتصال مع نظيره التونسي مشددًا على حرص بلاده على أمن واستقرار وازدهار الجمهورية التونسية[39].

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية ماريا أديبهر لصحافيين إن بلادها تأمل في عودة تونس "في أقرب وقت ممكن إلى النظام الدستوري". واعتبرت أن "جذور الديموقراطية ترسّخت في تونس منذ 2011" في إشارة إلى الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي. وأوضحت أن بلادها "قلقة للغاية" مما جرى، لكن "لا نودّ الحديث عن انقلاب"، مضيفة "سنحاول بالتأكيد نقاش (الوضع) مع السفير التونسي" في برلين، مبديةً استعداد سفيرة بلادها للانخراط في مفاوضات.

وجاء تصريح مقتضب للمتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أن روسيا "تراقب التطوّرات في تونس"، متمنيًا أن لا تشهد هذه الفترة أي أعمال عنف.

وفي طهران قد أكّدت الخارجية الإيرانية وقوفها إلى جانب تونس لتخطّي المرحلة، داعية أن "يسود الاستقرار السياسي والأمني في تونس"، وتبنّي الحوار سبيلًا لتخطي الأزمة. كما حرصت الخارجية الإيرانية على دعوة الأطراف الداخلية في تونس على الالتزام بضبط النفس لتحقيق آمال الشعب التونسي الثوري[40].

وفي موقف مغاير، اتخذت تركيا خطابًا يمكن وصفه بالرافض لإجراءات الرئيس التونسي، إذ أبدت وزارة الخارجية التركية عن "قلقها للغاية" إزاء التطوّرات الأخيرة في تونس، ودعت إلى إعادة إرساء "الشرعية الديموقراطية". وقالت إن "الحفاظ على إنجازات تونس الديموقراطية، التي تُعدّ قصة نجاح من حيث العملية الديموقراطية التي تتمّ وفق تطلّعات شعوب المنطقة، له أهمية كبيرة للمنطقة وكذلك لتونس". وغرّد المتحدث باسم الرئيس رجب طيب أردوغان، إبراهيم كالين، قائلًا "نرفض تعليق العملية الديموقراطية وتجاهل الإرادة الديموقراطية للشعب في تونس الصديقة والشقيقة". وأضاف "ندين المبادرات التي تفتقد إلى الشرعية الدستورية والدعم الشعبي، ونعتقد أن الديموقراطية التونسية ستخرج أقوى من هذه العملية". هذا في الوقت الذي تبنت حليفتها قطر موقفًا أكثر توازنًا حيث دعت وزارة الخارجية القطرية أطراف الأزمة التونسية إلى "تغليب صوت

[39] قناة المنار، المرجع السابق.

[40] روسيا اليوم RT، "كيف توزعت مواقف الدول العربية من أحداث تونس؟"، 2021/7/31.

https://bit.ly/2VXORq9

الحكمة وتجنّب التصعيد"، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية (قنا). وأعربت في بيان عن "أمل" قطر في أن "تنتهج الأطراف التونسية طريق الحوار لتجاوز الأزمة"[41].

وفي سياق منفصل، حضّت منظمة العفو الدولية الرئيس التونسي على "التعهّد علنا باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمّع السلمي". ودانت المنظّمة الإغلاق القسري لمكاتب قناة الجزيرة الإخبارية القطرية واصفة الأمر بأنه "شائن"، واعتبرت أن الإغلاق "سابقة مقلقة للغاية تظهر أن حقوق الإنسان بخطر".

كذلك دانت منظمة "مراسلون بلا حدود "إغلاق قوات الأمن التونسية مكاتب القناة القطرية. وجاء في بيان أصدرته "نطالب بإعادة فتح المكاتب فورًا ومن دون تأخير وبعودة الصحافيين إلى العمل في ظروف طبيعية"[42].

2.2.2 مواقف عربية

أبدت دول الجوار التونسي مساندة واضحة للرئيس التونسي من خلال الزيارات ومواقف المسؤولين، فقد أوفد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبّون وزير خارجيته للقاء سعيّد حاملًا معه رسالة شفوية، بينما أكدت الرئاسة التونسية أن لقاء سعيّد بوزير الخارجية الجزائري رمطان العمامرة، كان "مناسبة لتجديد التأكيد على ما يجمع القيادتين في البلدين من علاقات احترام وتقدير متبادلين"، هذا في حين وصف أكبر حزب إسلامي في الجزائر قرارات سعيّد بالانقلاب، ودعا رئيس حركة "مجتمع السلم" عبد الرزاق مقري بلاده لـ"دعم المؤسسات التونسية وإدانة الانقلاب".[43]

وذلك أكدت ليبيا على لسان رئيس المجلس الرئاسي عبد اللّه اللافي دعم بلاده المطلق لقرارات الرئيس التونسي خلال زيارته لسعيّد. اعتبر القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر أن ما يجري في تونس "انتفاضة الشعب التونسي ضد الإخوان"، وأثنى على قرارات سعيّد التي رأى أنها جاءت استجابة لإرادة الشعب.

أوفد المغرب وزير الخارجية ناصر بوريطة للقاء الرئيس التونسي حاملًا "رسالة شفوية" من الملك محمد السادس تؤكد "روابط الأخوة القوية بين القيادتين". وذكرت الرئاسة التونسية أنه تم خلال

[41] قناة المنار، مرجع سابق.

[42] قناة المنار، المرجع نفسه.

[43] روسيا اليومRT ، "كيف توزعت مواقف الدول العربية من أحداث تونس؟، مرجع سابق.

هذا اللقاء "تجديد الإعراب عن العزم المشترك من أجل مواصلة العمل سويًا لتوطيد علاقات التعاون، وتحقيق التطلعات المشتركة للشعبين نحو مزيد من التضامن والتآزر"[44].

أما مصر فقد أتى موقفها من التطوّرات في تونس بُعيد لقاء وزير الخارجية سامح شكري مع نظيره الفرنسي جان إيف لو دريان، حيث أعرب الطرفان عن دعمهما لمؤسسات الدولة في سعيها لتحقيق الاستقرار والأمن، وأكدا على أهمية احترام إرادة الشعب التونسي ودعم مؤسسات الدولة التونسية في مسعاها لتحقيق الاستقرار والأمن للشعب التونسي ومعالجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا"[45].

في اليمن، قال عضو المجلس السياسي الأعلى في اليمن محمّد علي الحوثي مخاطبًا سعيّد عبر تويتر إن "العمل على اللحمة الداخلية والحفاظ على الوطن هو المعيار الحقيقي لأي معالجات".

أما جامعة الدول العربية فقد أعرب أمينها العام أحمد أبو الغيط خلال اتّصال مع وزير الخارجية التونسي عن دعم المنظّمة "الكامل للشعب التونسي". وجاء في بيان أن الجامعة تعرب عن "تمنياتها لتونس بسرعة اجتياز المرحلة المضطربة الحالية، واستعادة الاستقرار والهدوء.

ثالثًا: العوامل والأسباب الداخلية للأزمة

3.1 الأسباب السياسية

شكّلت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تونس، أواخر عام 2019، التي جاءت بقيس سعيّد رئيسًا للجمهورية ومنحت حركة النهضة أكبر كتلة نيابية من دون أغلبية (52 مقعدًا من إجمالي عدد المقاعد البرلمان البالغة 217 مقعدًا)[46]، الأمر الذي نتج عنه حالة من الصراع الدائم بين كلٍّ من رئيس الجمهورية من جهة ومجلس النواب من جهة أخرى.

وقد بدأ الخلاف مع إعلان رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شوقي طبيب، في 29 حزيران 2020، عن وجود "شبهة تضارب مصالح لرئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، لامتلاكه سهمًا في شركات تتعامل مع الدولة تجاريًا؛ وهو ما يحظره القانون". قدم هذا الحدث لحركة النهضة ورقة الضغط لدفع الفخفاخ للاستقالة، بحيث سارع مجلس شورى حركة النهضة إلى تكليف رئيس الحركة

---

[44] المرجع نفسه.

[45] روسيا اليوم RT، "كيف توزعت مواقف الدول العربية من أحداث تونس؟"، مرجع سابق.

[46] بي بي سي عربي، "الانتخابات البرلمانية في تونس: حزب النهضة يحل في المرتبة الأولى وقلب تونس الثاني"، 10تشرين الأول /أكتوبر 2019.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49995484

الغنوشي بـ "إجراء مشاورات مع رئيس الجمهورية والأحزاب والمنظمات للاتفاق على مشهد حكومي بديل"، الأمر الذي دفع الرئيس التونسي للرد عليه من خلال تأكيده أنه "لن يقبل بأي مشاورات تهمّ تشكيل حكومة جديدة ما دامت الحكومة الحالية قائمة، وكاملة الصلاحيات"، وذكّر بأن "المشاورات لا يمكن أن تحصل إلا إذا قدّم رئيس الحكومة استقالته، أو سحبت منه الأغلبية المطلقة بمجلس نواب الشعب الثقة".

أمام هذا الواقع، برزت اصطفافات برلمانية بين الكتل نتيجة قضية "تضارب المصالح"، فوقّع 73 نائبًا من الكتل المكوّنة من حركة الشعب والتيار الديمقراطي والإصلاح وتحيا تونس وبعض المستقلين، وهم الحزام البرلماني الداعم للفخفاخ، عريضة لسحب الثقة من رئيس البرلمان الغنوشي، بينما قدّم 105 نواب، معظمهم من حركة النهضة وحزب قلب تونس وائتلاف الكرامة، لائحة لسحب الثقة من حكومة الفخفاخ. وبدا، من معطيات حسابية وسياسية، أن لائحة سحب الثقة من حكومة الفخفاخ تحوز حظوظًا أكبر من لائحة سحب الثقة من الغنوشي، في حال مرورهما إلى الجلسة البرلمانية العامة. وفي ما يبدو استباقًا لإمكانية تحوّل لائحة سحب الثقة من الفخفاخ إلى أمر واقع، يضيف نقاطًا إلى رصيد النهضة ويسحب المبادرة من الرئيس، دعا سعيّد، في 16 من تموز/ يوليو 2020، الغنوشي والفخفاخ والطبوبي، إلى قصر قرطاج، وأعلن تلقيه استقالة الفخفاخ من رئاسة الحكومة، والشروع في مشاورات مع الكتل والائتلافات والأحزاب لتسمية رئيس حكومة جديد[47].

وتصاعدت التجاذبات إثر اختيار الرئيس سعيّد هشام المشيشي لرئاسة حكومة تخلف حكومة إلياس الفخفاخ، ثم تراجعه السريع وطلبه من كتل مجلس النواب عدم منح الثقة للفريق الحكومي بعد أنْ أبدى المشيشي تمسّكا بصلاحياته الدستورية في اختيار أعضاء الحكومة ورفضه أداء دور "وزير أوّل" لدى سعيّد؛ فليس النظام التونسي نظاما رئاسيّا.

تعمّقت الأزمة بين الطرفين إثر التعديل الوزاري الذي أجراه المشيشي على فريقه الحكومي واستبعد بمقتضاه الوزراء المحسوبين على سعيّد؛ وهو التعديل الذي قابله سعيّد بالرفض والامتناع عن دعوة الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه - رغم أن مجلس النوّاب منحهم الثقة - بحجة أنّ بعضهم يُشتبه في فساده. وقد جرى الرد على موقف سعيّد بأن الأمر يحسمه القضاء، كما أنّ أداء اليمين بعد منح الثقة في مجلس النواب إجراء شكلي لا يجوز استخدامه لعزل

[47] العربي الجديد، "استقالة حكومة الفخفاخ... أسبابها وتداعياتها على المشهد السياسي في تونس"، 20 تموز 2020.
https://bit.ly/3meFGN8

وزراء منَحهم هذا المجلس ثقته. وإثر ذلك كرّس سعيّد قطيعته مع الحكومة وكتل مجلس النواب التي تدعمها برفض التصديق على قانون تعديل انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذي أجازه مجلس النواب نفسُه بأغلبية مريحة، ثم بإعلان نفسه قائدًا أعلى للقوات المسلحة المدنية (الشرطة، والحرس الوطني، والجمارك)، إضافةً إلى صفته الدستورية قائدا أعلى للجيش[48].

وقد تسبب الصراع السياسي في البرلمان، والمشاحنات التي تحوّلت في بعض الأحيان إلى تبادل للعنف، في انقسام في الشارع التونسي الذي بات يطالب جزء منه بحل البرلمان وإسقاط الحكومة. واستمرت هذه الاحتجاجات حتى مساء الأحد 2021/7/25، الذكرى الـ 64 لعيد الجمهورية التونسية 1957، حيث شهدت المدن التونسية مظاهرات واحتجاجات على تردّي الأوضاع الاقتصادية وخاصة في ظل الأزمة الوبائية التي تشهدها البلاد[49].

وفي هذا السياق نشرت مؤسسة "امرود كونسلتينغ" استطلاع رأي حول موقف التونسيين من قرارات رئيس الجمهورية قيس سعيّد وذلك في الفترة التي تتراوح ما بين 26 و28 تموز 2021، وقد شمل عيّنة مكوّنة من 900 شخص ينتمون إلى 24 ولاية بما فيها المدن والأرياف.

وحسب الاستطلاع الذي بث في قناة التاسعة فإن 87 ٪ من التونسيين يساندون قرارات رئيس الجمهورية في حين يرفضها 3 بالمائة. كما أيد 84 ٪ من التونسيين إعفاء رئيس الحكومة السيد هشام المشيشي من مهامه فيما رفض 6 بالمائة القرار.

وأيد 86٪ من التونسيين تجميد عمل واختصاصات المجلس النيابي لمدة 30 يومًا في حين رفضه 6 في المئة. كما أيّد 88٪ من التونسيين رفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضاء مجلس نواب الشعب فيما رفض 4 بالمئة القرار. وأيذد 85 ٪ من التوانسيين تولّي قيس سعيّد للسلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يعيّن رئيسها هو فيما رفض 5 بالمائة القرار[50].

---

[48] "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس: ظروفه وحيثياته ومآلاته"، 28 تموز 2021.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Presidential-Coup-over-the-Tunisian-Constitution.aspx

[49] روسيا اليوم RT، "ماذا يحصل في تونس؟.. جذور الخلاف بين قيس سعيد من جهة والنهضة والمشيشي من جهة"، 2021/7/26.
https://bit.ly/3svnxvB

[50] باب نت، "امرود كونسلتينغ: 87 بالمائة من التونسيين يؤيدون قرارات رئيس الجمهورية قيس سعيد"، 2021/8/28.
https://www.babnet.net/rttdetail-229958.asp

3.2 الأزمة الاقتصادية

كان لوباء كوفيد_19 أثره على تونس حيث زاد من حراجة الوضع المالي للدولة، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8٪، وانخفضت واردات القطاع السياحي التونسي بما قدّر بـ 68٪، إضافة إلى ما تكبدّته خزينة الدولة من تكاليف صحية بقسمة 4 مليارات دولار لتشهد تونس أعلى عجز في الميزانية منذ أربعين عامًا. وانخفضت عائدات الخزينة بأكثر من 7٪، في الوقت الذي بات الدين العام يلامس مستوى قياسيًا بلغ 84.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي[51].

وفي حين تخطّت نسب البطالة في الربع الأول من العام الجاري معدل 17.8٪ مقابل 17.4٪ في الربع الرابع من 2020، بحسب المعهد الوطني للإحصاء فقد أفاد المعهد الوطني للإحصاء في مسحه الوطني للسكان والتوظيف للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021 أن عدد العاطلين عن العمل للربع الأول من عام 2021 يبلغ 742.800 من إجمالي السكان العاملين، مقابل 725100 عاطل عن العمل في الربع الرابع من عام 2020. وأضاف المعهد في تقريره أن معدل البطالة بين الرجال ارتفع من 0.6٪ إلى 15٪[52].

من جهة أخرى يظهر بوضوح مشهد سيطرة عوائل بعينها على القطاع الاقتصادي التونسي، مما يشير إلى التواطؤ القائم بين السلطة السياسية وكارتيلات الأسر المسيطرة على النشاط الاقتصادي وبالتالي القضاء على أي شكل من أشكال المنافسة. في حزيران 2019، تحدّث سفير الاتحاد الأوروبي في تونس باتريس بيرغاميني عن التأثير السلبي الذي تمارسه مجموعات عائلية معيّنة على انتقال الاقتصاد الوطني[53].

إن 20 عائلة فقط تهيمن على مفاصل الاقتصاد التونسي، في ظل قوانين ولوائح تضفي الطابع المؤسسي على ثقافة الاحتكار. ورغم أن تونس شهدت ثورة أطاحت بنظام الرئيس بن علي في كانون الثاني/يناير2011 فإن البلاد لم تشهد ثورة اقتصادية وبقي الوضع على ما هو عليه طوال السنوات الماضية.

---

[51] Aabla Jounaidi, «Tunisie: dix ans après, un bilan amer pour l'économie», RFI, 14/1/2021.
https://www.rfi.fr/fr/afrique/20210114-tunisie-dix-ans-apr%C3%A8s-un-bilan-amer-pour-l-%C3%A9conomie

[52] L'Economiste, "Hausse du chômage en Tunisie au T1", 20/05/2021.
https://www.leconomiste.com/flash-infos/hausse-du-chomage-en-tunisie-au-t1

[53] C.L, «20 familles contrôlent l'économie tunisienne, selon «Le Point» !», Webdo, Mar 18, 2021.
https://www.webdo.tn/2021/03/18/20-familles-controlent-leconomie-tunisienne-selon-le-point/

فعلى سبيل المثال، فإن العدد الكبير من البنوك في تونس (23 بنكًا) لا يعدّ دليلًا على تطوّر الاقتصاد والانفتاح على المنافسة، وهذا ما يدركه كل من يتعامل مع هذه المؤسسات، حيث يُعتبر النظام المصرفي نظامًا عائليًا مغلقًا ويشكّل عاملًا معرقلًا للمنافسة الاقتصادية الحرة[54].

3.3 تأثيرات جائحة كورونا

أدّى الصراع على السلطة وغياب التنسيق بين مختلف الإدارات الحكومية إلى أداء كارثي على مستوى تفشّي وباء كورونا وإدارة حملة التلقيح. وتسببت موجة العدوى الجديدة جراء انتشار السلالة المتحورة دلتا بوفاة 1,000 شخص، كمعدّل متوسط، أسبوعيًا. علاوةً على ذلك، أثارت مقاطع فيديو أظهرت سوء تجهيز المستشفيات وإرهاق الطاقم الطبي مشاعر الغضب والاستياء في نفوس المواطنين التونسيين[55].

ولقد أظهرت دراسة أعدّها البنك الدولي حول تأثير كوفيد_19 على نسب الفقر في تونس ولما ستكون عليه حال الأسر أنه من المتوقع أن يزداد الفقر بنسبة 7.3٪ في ظل السيناريو المتفائل وبنسبة 11.9٪ في ظل السيناريو المتشائم. وهذا يعني زيادة الفقر بأكثر من 50٪ في السيناريو الأول وتقريبًا مضاعفة معدل الفقر في السيناريو الثاني - عكس اتجاه انخفاض الفقر خلال العقد الماضي. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يفقد المزيد من الناس الدخل ويصبحوا عُرضة للوقوع في براثن الفقر. وستزداد فجوة الفقر من 3.2٪ إلى 4.4٪ في ظل التفاؤل، وإلى 5٪ إذا ساءت الأوضاع أكثر.

فضلًا عن ذلك، فقد حصدت الجائحة أرواح قرابة 16 ألف تونسي حسب إحصائيات وزارة الصحة في منتصف تموز/يوليو 2021 وما رافقها من سوء إدارة الأزمة خصوصًا التأخر في جلب اللقاحات وضعف نسق عمليات التطعيم، الأمر الذي جعل الصحة العسكرية تدخل على الخط لمعاضدة جهود الصحة العمومية لتلقيح أكبر عدد ممكن من المواطنين[56].

---

[54] الجزيرة نت، "لوبوان: 20 عائلة فقط تتحكم في الاقتصاد التونسي"، 2021/3/17.
https://bit.ly/3stQEil

[55] حمزة المؤدّب، "تحليل مقتضب من باحثي كارنيغي حول الأحداث المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط"، 28 تموز 2021.
https://carnegie-mec.org/diwan/85050

[56] أسامة بوذر يوة... "جذور الأزمة السياسية الحالية في تونس"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2021/7/30.
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/jdhwr-alazmt-alsyasyt-alhalyt-fy-twns

وفي سياق متصل، أوضحت الدراسة بأن 42٪ من الأشخاص العاملين حاليًا في تونس ليس لديهم عقود عمل، كما أن الوباء أدّى إلى دخول 53٪ من الأفراد خانة الفقر. وبالرغم من إعلان الحكومة التونسية عن خطة طوارئ اجتماعية واقتصادية استثنائية تستهدف الفئات الأشد فقرًا والأكثر هشاشة والتي تغطي حوالي 1.1 مليون شخص فإن الفارق الذي لحظته الدراسة في ارتفاع معدل الفقر لا يتجاوز معدل 1.5٪، إذ انه من المتوقع أن يحقَّق تطبيق الخطة 6.5٪ بدلًا من 7.3٪ في حال غياب الخطة[57].

من جهة أخرى، أظهر استطلاع رأي أعدته صحيفة "الجارديان" البريطانية ضمن ملف في ذكرى الثورات العربية، في عدة دول عربية، أن تونس تعيش خيبة أمل عميقة، حيث قال 27٪ من التونسيين الذين شملهم الاستطلاع إنهم في وضع أفضل مما قبل الثورة، لكن نتيجة لركود النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد -19، فقد اعتبر نصف التونسيين أنهم الآن في وضع أسوأ.

كما اعتبر 41٪ من التونسيين في الدراسة عينها أنهم يندمون على احتجاجات الربيع العربي، في حين يعتقد 22٪ فقط أن مستقبل الأطفال بات أفضل مما كان عليه قبل الاحتجاجات، كما أظهرت الدراسة أن50٪ من التونسيين باتوا يشعرون بعدم المساواة بصورة أوضح وأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت في العقد الماضي[58].

رابعًا: البعد الخارجي للأزمة

4.1 دور الحلف الإماراتي السعودي المصري

هناك خشيّة جديّة لدى فئة من المتابعين من أن يكون سعيّد مدفوعًا بإجراءاته الأخيرة من عدد من الدول الإقليمية وخاصة الإمارات والسعودية ومصر. فقد بات من المتعارَف عليه عداء الإمارات والسعودية لحركات الإسلام السياسي التي ظهرت إبّان ما سميّ "بالربيع العربي"، وبالتالي فإنهما تعتبران أنّ حزب النهضة بجذوره الإسلامية يشكّل منافسًا خطرًا لهيكل الأنظمة الخليجية، وكانت

[57] DEEKSHA KOKAS , GLADYS LOPEZ-ACEVEDO, ABDEL RAHMEN EL LAHGA , VIBHUTI MENDIRATTA, “How COVID-19 is impacting Tunisian households”, DECEMBER 22, 2020.
https://blogs.worldbank.org/arabvoices/how-covid-19-impacting-tunisian-households

[58] Michael Safi, “Life has got worse since Arab spring, say people across Middle East”, Guardian-YouGov, 17/12/2020.
https://www.theguardian.com/global-development/2020/dec/17/arab-spring-people-middle-east-poll

الإمارات العربية المتحدة، على وجه الخصوص متهمة بتمويل شخصيات وأحزاب سياسية معارضة للإسلاميين، الأمر الذي عُدّ بأنه "الضربة القاتلة" للإسلاميين في تونس.

كما ينظر بعض المحللين إلى زيارة سعيّد للقاهرة في نيسان، في خِضمّ تصاعد صراعه مع الغنوشي، على أنها بادرة تهدف إلى تعزيز العلاقات ضدّ الإخوان المسلمين[59].

وفي السياق نفسه وجّه راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة، في حديث لصحيفة التايمز البريطانية أصابع الاتهام للإمارات العربية المتحدة مؤكدا أنها تقف وراء "انقلاب" الرئيس قيس سعيّد على الدستور.

ونقلت التايمز عن الغنوشي قوله إن أبو ظبي مصمّمة على إنهاء الربيع العربي، الذي انطلق من تونس عام 2011 وأطاح بحكم الدكتاتور الراحل زين العابدين بن علي على حد قوله، مضيفًا "اعتبرت الإمارات الديمقراطية الإسلامية تهديدًا لسلطتها وأخذت على عاتقها أن تموت فكرة الربيع العربي التي بدأت في تونس مثلما انطلقت منها".

وأضاف زعيم النهضة " إن سيطرة عسكرية على السلطة، على غرار ما حدث في مصر، لن تكون ممكنة في تونس، لأن تونس ليست مصر، وهناك علاقات مختلفة بين الجيش والحكومة وقد حمى الجيش الحرية وصناديق الاقتراع منذ الثورة". وتناول الغنوشي مخاوف الإمارات من التطوّرات في ليبيا فقال إنها تخشى من تسوية سلمية هناك مضيفًا "هم خائفون من التحوّلات الديمقراطية وإمكانية انتشارها في بقية المنطقة العربية."

وقد جاء الرد الإماراتي على تصريحات الغنوشي من قبل أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات، الذي قال على تويتر إن زعيم "حركة النهضة" في تونس راشد الغنوشي زجّ باسم الإمارات لتبرير تقصيره، وطالبه بالنظر لأحداث بلاده من منظور داخلي.

وكتب قرقاش في تغريدة له على حسابه بموقع "تويتر" السبت 31 تموز/يوليو قائلًا: "لم أستغرب حوار السيد راشد الغنوشي مع صحيفة التايمز اللندنية واتهاماته الموجهة للإمارات، فقد تعوّدنا الزجّ باسم الإمارات من قِبل هذه الجهات لتبرير قصور محلي وهيكلي". مضيفًا: "نصيحتي أن تكون قراءته داخلية لأحداث بلاده فستكون بالتأكيد أدق ولعلها أنفع".

[59] Centre d'études stratégiques de l'Afrique, "La Tunisie en crise: une explication", 9/8/2021. https://africacenter.org/fr/spotlight/la-tunisie-en-crise-une-explication/

غير أن ما قاله الغنوشي، فيما يتعلق بدور إماراتي، لم يكن الوحيد إذ كان الرئيس التونسي الأسبق، المنصف المرزوقي، سبّاقًا للحديث عن دور إماراتي سعودي فيما حدث في تونس وفيما وصفه باتخاذ قرار تصفية الربيع العربي برمّته.

وقال المرزوقي في حوار مع قناة (دويتش فيله) الألمانية الناطقة بالعربية: "إن ما تشهده تونس والمنطقة من تصفية للربيع العربي يقف وراءه النظام العربي القديم، متمثلًا في النظامين السعودي والإماراتي"، وأشار إلى أنه في الفترة التي شغل خلالها منصب الرئيس كان المال الإماراتي يتدفق إلى البلاد بصورة مثيرة، وكان التدخّل الإماراتي واضحًا يثير انشغاله.

وأشار المرزوقي إلى أنه وعندما وقع "الانقلاب" في مصر أدرك تمامًا أن الدور سيأتي على تونس، مضيفًا أن قيس سعيّد يتلقّى الآن كل الدعم من قِبل السعودية والإمارات مقابل قلب الموازين خاصة ضد الإسلام السياسي، لكنه أشار إلى أن هذا الإسلام السياسي جاءت به الثورات التي أتت بالديمقراطية والتي كان الإسلام السياسي جزءًا منها[60].

وقد أشادت الصحف في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر بخطوة سعيّد باعتبارها انتصار الإرادة الشعبية على النهضة. ومنذ سنوات سعت الدول الثلاث مع المعارضين التونسيين لحركة النهضة إلى ربطها بجماعة الإخوان المسلمين العابرة للحدود متهمين إياها بالتحريض على الإرهاب[61].

4.2 الدور الجزائري

منذ فوز حركة النهضة بقيادة راشد الغنوشي بأول انتخابات عام 2011 كانت أول زيارة خارجية رسمية له إلى الجزائر العاصمة. وبحسب بعض الإعلام المقرّب من تيارات الإخوان المسلمين العربية فوجئت الجزائر بالإجراءات التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد، وتفيد الرواية الحالية المنتشرة في الجزائر إن الغنوشي اتصل بالرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بعد ساعات قليلة من الإعلان وليس قبله، وأنّ كل ما قيل في تلك المكالمة الهاتفية لم يخفّف مخاوف تبون؛ الذي أمر على الفور وزير خارجيته بالسفر إلى تونس في وقت مبكر من صباح اليوم التالي.

---

[60] بي بي سي عربية، "ما حقيقة الدور الإماراتي فيما تشهده تونس؟"، 2021/8/1
https://www.bbc.com/arabic/interactivity-58049757

[61] Claire Parker, “Influential voices in Egypt, Saudi Arabia and UAE celebrate Tunisia turmoil as blow to political Islam”, The Washington Post, 27/7/2021
https://www.washingtonpost.com/world/2021/07/27/tunisia-gulf-information-campaign/

وقد ادّعت وسائل إعلامية أنّ الجزائر لا تسعى لإظهار أي موقف علني واضح من كافة الأطراف حتى الآن في تونس. وبدلًا من ذلك يسعى تبون إلى منع تونس من الانجرار إلى مستنقع التنافس الخليجي الذي أدّى إلى تفاقم الصراع في المنطقة إلى حد كبير. وبينما توسّع الإمارات نفوذها في الشؤون الإقليمية التي لها أهمية بالغة للجزائر (في المغرب وليبيا وتونس) فإنّ هناك شعورًا عامًا في الجزائر بأنّ الإمارات بدأت بمحاصرة الجزائر، لذلك فإنّ أيّ تهاون من جانب الجزائر سيؤدي إلى تشجيع أبو ظبي على التدخّل في الوضع الداخلي المتقلب في الجزائر نفسها – وفق وسائل إعلامية مقرّبة من تيارات الإخوان المسلمين. وفي هذا السياق ستكون النتيجة المثالية للجزائر في تونس هي اتفاق لتقاسم السلطة بين حركة النهضة وسعيّد؛ بحيث يعمل كل منهما رقيبًا على الآخر. وبالرغم من جميع تحفّظات الجزائر على الإخوان المسلمين و"النهضة" فلا شك في أنهم يشكّلون حائط صد أمام تجاوزات الإمارات. والأمر نفسه ينطبق على سعيّد فيما يتعلق بالتدخل القطري[62].

إلا أنّ هناك رأيًا مغايرًا تمامًا حاول أن يُظهِر أنّ الجزائر كانت راضية عن قرارات قيس سعيّد، ففي اليوم الأوّل لإنفاذ قرارات الرئيس التونسي حلّ وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، في تونس، حيث أعلن خلال لقائه سعيّد أنه جاء مكلّفًا بحمل رسالة من الرئيس الجزائري إلى نظيره التونسي. وعاد مرّة أخرى إلى تونس بعد أسبوع فقط من زيارته الأولى، وذلك في ختام جولة إفريقية - عربية كان لها صدًى واسع دوليًا وإفريقيًا. ولئن كان مبرّر الزيارة الثانية، وفق لعمامرة، إطلاع الرئيس التونسي على مجريات جولته في إطار ترتيب القمّة العربية المقبلة في الجزائر، باعتبار سعيّد رئيسًا للقمّة العربية، فإن ظهور الوزير الجزائري الذي يُعدّ شخصية ثقيلة في الميزان الدبلوماسي إقليميًا إلى جانب الرئيس التونسي للمرّة الثانية يشير وفق مراقبين إلى وجود دعم ضمني من الجزائر لسعيّد، حتى وإن كانت ترفض التورّط في متاهات الصراعات السياسية في تونس. وقد فُهِمَ اتصال تبّون بسعيّد في الساعات الأولى التي تلت قرار تجميد عمل البرلمان في تونس على أنّه كان حرصًا من الجانب التونسي على وضع الجزائر في صورة الأحداث التي تمّ تفسيرها بشكل متناقض في الإعلام العربي وفق توجّهات الدول التي يتبعها هذا الإعلام. ولا يُستبعد، وفق ما تداولته مصادر إعلامية، أن تكون السلطة الجزائرية على علم مسبق بقرارات الرئيس التونسي بالنظر إلى قوّة العلاقات التي تجمع البلدين، خاصة في الأشهر الأخيرة[63].

---

[62] Sami Hamdi, "Algeria Fears Tunisia Becoming an '8th Emirate' of the UAE", Inside Arabia, 11/8/2021.
https://insidearabia.com/algeria-fears-tunisia-becoming-an-8th-emirate-of-the-uae/

[63] محمد العيد، "إطفائيّ الحرائق التونسية... الجزائر لا تغامر باستقرار الجار"، جريدة الأخبار اللبنانية، 5 آب 2021.
https://al-akhbar.com/Morocco/313203

خامسًا: السيناريوهات المتوقَّعة

لم تكن الأزمة في تونس إلا نتاج تراكمات كثيرة ومعقدة أفرزت حالة من التوتر السياسي بين الشركاء. وأتت جائحة كورونا لتفاقم من تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وقد زكتها العلاقة المتوتّرة بين الرئاسة التونسية من جهة ورئاسة الحكومة ومجلس النواب من جهة أخرى. وقد قطع خطاب الرئيس التونسي قيس سعيّد الشك باليقين بشأن هذه "القطيعة" حينما أشار إلى أن هناك من يريد تسيير الدولة وكأنها ملك يمينه، في إشارة غير صريحة إلى حركة النهضة والمتحالفين معها. وقد دفعت الأحداث التي وقعت في البرلمان الرئيس قيس سعيّد إلى التدخل بصفته رئيسًا للجمهورية وحاميًا للدستور من أجل إنقاذ تونس وحماية الدولة، كما جاء في خطابه الأخير[64].

وفيما يلي السيناريوهات الأكثر احتمالًا لمسار الأزمة:

تصعيد: الفوضى والمواجهة في الشارع

قد تساهم سياسة الرئيس التونسي بالاستمرار في نهج الإقالات من مناصب حساسة ومهمة في الوزارات والهيئات الرسمية في الدفع باتجاه دعوة حركة النهضة (الكتلة البرلمانية الأكبر) وغيرها من الأحزاب المشكّلة لائتلاف الكرامة التي ندّدت بإجراءات الرئيس سعيّد واصفة إياها بـ"الانقلاب"، مناصريها إلى التعبير عن رفضهم لإجراءات الرئيس في الشارع وما يشكّله ذلك من تحدّ لقرارات الرئيس المرتبطة بحظر التجوّل، وبالتالي احتمالية تحوّل التظاهرات إلى مواجهات بين الجانبين، الأمر الذي يدفع قوات الأمن للفصل بينهما[65]. فهل سنكون أمام المشهد المصري في تونس؟

صيغة توافقية جديدة

بعد مرور فترة الثلاثين يومًا المنصوص عليها في المادة 80 من الدستور، يجوز لجميع الأطراف الجلوس إلى طاولة الحوار الوطني. ويمكن للحوار أن يعالج قضية التغيير الجذري للنظام السياسي والانتخابي بما يتماشى مع الرؤية التي تبنّاها الرئيس سعيّد منذ ترشّحه لرئاسة الجمهورية. هذا أمر ستجد حركة النهضة نفسها مضطرة إلى القبول به لتجنّب التصعيد الذي قد يكون له عواقب وخيمة على تنظيمها السياسي[66]. أو أن الرئيس سعيّد، في خطوة للتخفيف من التشنج السياسي

---

[64] محمد بوالروايح، "سيناريوهات نهاية الأزمة التونسية"، صحيفة الشروق، 2021/7/31.

https://bit.ly/3g6sjL7

[65] دوتشيه فيليه DW، "الاستثناء التونسي في عنق الزجاجة.. سيناريوهات الأزمة؟"، 2021/7/26.

https://bit.ly/2VZipnF

[66] Ahmed Nadhif, "Tunisia's State of Imminent Danger: Trajectories and Implications", Emirate Policy Center, 28 July 2021.

الداخلي والضغوط الخارجية ومنعًا من الظهور بمظهر المتراجع أو المهزوم، قد يُقدم على تعيين رئيس جديد للحكومة لا يثير اسمه استفزازًا لائتلاف الكرامة، ما قد يسمح بعد انتهاء التعليق لثلاثين يومًا بأن تستعاد صلاحيات البرلمان والحكومة والعودة إلى ممارسة الصلاحيات بشكل طبيعي.

سيطرة الرئيس على السلطة

يفترض هذا السيناريو مضيّ الرئيس في تنفيذ قراراته، وإقصاء القوى السياسية المعارضة لهذه القرارات، واستمرار تعطيل مؤسسات الدولة، والاتجاه نحو إجراء تعديلات دستورية تعيد إنتاج النظام الرئاسي، وهذا ما يمكن أن يُعتبر استفرادًا في الحكم[67].

قد يأتي هذا الخيار من بوابة حلّ المجلس النيابي اعتمادًا على ما يخوّله الدستور التونسي من صلاحيات في حالة وجود خطر داهم، كما جاء في خطابه الأول الذي تضمّن جملة من الإجراءات الاستثنائية، منها تجميد اختصاصات المجلس النيابي، ثم تتبع هذه الخطوة -بعد انقضاء المدة الاستثنائية- بصدور الإعلان الرئاسي بإجراء انتخابات نيابية مسبقة[68].

قد يدعم هذا التوجّه تقديم الرئيس التونسي ضمانات للخارج، ما ينبئ بظهور تنازلات أو تغيّر في مسار السياسة الخارجية مقابل صمت خارجي وضغط على القوى الإقليمية (تركيا مثلًا) لعدم تحريك أدواتهم في الداخل التونسي من خلال إجراء تفاهمات مع حركة النهضة لمقاربة الزوايا والبحث في مستقبل الحركة وآليات مشاركتها في الحكم.

هذا السيناريو قابل للتحقق في الداخل في حال وقوف المؤسسة العسكرية والأمنية إلى جانب قرارات الرئيس مقابل إضعاف المؤسسات الحزبية، وهذا سيكون له انعكاساته المتمثلة باعتقال المعارضين، ومصادرة مؤسسات الدولة، وإفشال التجربة الديمقراطية في تونس. وفي المقابل فإن هذا السيناريو قد يضعف في حال تصاعد الرفض الشعبي للقرارات، في ظل تخوّف الأطراف السياسية من تغييب مؤسسات الدولة والتفرّد بالقرار، ودعوة المجتمع الدولي الإقليمي إلى استتباب الوضع السياسي في تونس[69].

---

https://epc.ae/brief/tunisias-state-of-imminent-danger-trajectories-and-implications

[67] دوتشيه فيليه DW، مرجع سابق.

[68] محمد بوالروايح، مرجع سابق.

[69] وحدة الرصد والتحليل، "المشهد السياسي التونسي بعد إقالة الحكومة وتجميد البرلمان"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 11، 29 تموز 2021.

https://bit.ly/3xTQBOm

خاتمة

بعد مرور أكثر من شهر على الإجراءات الاستثنائية المتَّخَذة وتمديدها في تونس لم يعيّن سعيّد رئيس وزراء جديدًا واكتفى بتعيين مكلَّفين بتسيير الوزارات التي أقال المسؤولين عنها. كما أنّ الحال على المستوى الحزبي في البلاد يظهر المراوحة والترقب، إذ لم تتقدم معظم الأحزاب السياسية بمبادرات ذات شأن في خِضمّ تجميد عمل البرلمان وبدت كأنها تنتظر الخطوة المقبلة للرئيس الذي انفرد بحيّز هامّ من مؤسسات الدولة.

وتساهم الخلافات الداخلية في أروقة حزب النهضة في تعقيد السُبل المتاحة للتواصل مع الرئيس والبحث في الملفات العالقة، ما ينعكس بطبيعة الحال على آليات التفاهم مع الأحزاب الأخرى لناحية توحيد الجهود واتخاذ مواقف ضاغطة داخليًا وخارجيًا، الأمر الذي يستفيد منه الرئيس في ظل دعم جماهيري لإجراءاته. وفي المحصّلة، يبقى الأفق السياسي في البلاد ضبابيًا مع عدم تقديم سعيّد لأي خطة واضحة لا على المدى القريب ولا المتوسط فيما تلقي الاستحقاقات المالية والاقتصادية المستعجلة بثقلها على البلاد.

ملحق: أبرز المحطات السياسية في تونس منذ 2011

التواريخ	الأحداث
2011/9/23	أول انتخابات للمجلس الوطني التأسيسي إبّان سقوط حكم زين الدين بن علي، حصلت حركة النهضة التي كانت محظورة سابقًا على أغلبية 89 مقعدًا من أصل 217 في المجلس التأسيسي[70].
2011/12/12	انتخب "الوطني التأسيسي" المعارض السابق للنظام منصف المرزوقي رئيسًا للبلاد، وكلّف حمادي الجبالي نائب زعيم حركة النهضة بتشكيل الحكومة.
2013/2/6	اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد الذي عارض أداء الحكومة الائتلافية بقيادة حركة النهضة. وقد اغتاله مجهولون أمام منزله مما سبب أزمة في البلاد[71].
2013/3/8	تشكيل حكومة تكنوقراط بعد أن تنازل حزب النهضة عن مطالبته في الوزارات السيادية[72].
2014/1/26	أقرّ "الوطني التأسيسي" دستورًا. ومنح الدستور الجديد البرلمان والحكومة صلاحيات واسعة على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية، وكرّس مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في المجالس المنتخبة.
2014/2/26	فاز "نداء تونس" في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة بزعامة الباجي قائد السبسي وحصل على 86 مقعدًا من أصل 217.
2014/12/21	فاز زعيم "نداء تونس" الباجي قائد السبسي في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية بنسبة (55.68٪) على حساب الرئيس المرزوقي، ولم ترشح النهضة أي ممثل عنها في الانتخابات.
2019/7/25	وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي.
2019/9/15	انتخاب الجامعي قيس سعيّد رئيسًا للجمهورية بعد فوزه على منافسه رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي بنسبة مشاركة بلغت 57.85٪[73]
2020/7/16	استقالة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ بعد إعلان رئيس الهيئة الوطنية عن وجود شبهة تضارب لامتلاكه سهمًا في شركات تتعامل مع الدولة تجاريًا؛ وهو ما يحظره القانون
2020/7/25	تكليف هشام المشيشي، وزير الداخلية بحكومة تصريف الأعمال، لتشكيل حكومة.
2021/7/25	أعلن الرئيس التونسي عقب اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية إعفاء المشيشي من منصبه، وتجميد عمل واختصاصات البرلمان 30 يومًا.

[70] الجزيرة نت، "تعرّف على المسار الانتخابي في تونس منذ ثورة 2011"، 2019/10/6.
https://bit.ly/2XYjiNT

[71] الجزيرة نت، "شكري بلعيد"، 2014/10/23.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/10/23/%D8%B4%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%AF

[72] فرنس 24، "علي العريضي يعلن تشكيلة الحكومة الجديدة في تونس"، 2013/3/8.
https://bit.ly/3ymXSql

[73] DWعربية، "قيس سعيّد يعلن فوزه بالانتخابات الرئاسية في تونس"، 2019/10/13.
https://bit.ly/38gYdjx

الأعداد السابقة:

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 1	الشيعة في البحرين	تموز 2011
العدد 2	المسلمون في فرنسا	أيلول 2011
العدد 3	الحركات السلفية في الدول العربية	تشرين الثاني 2011
العدد 4	الأقباط	تشرين الثاني 2011
العدد 5	الانتخابات النيابية في تونس	كانون الأول 2011
العدد 6	الحزب الشعبي الجمهوري التركي	كانون الأول 2011
العدد 7	حركة النهضة الإسلامية في تونس	تشرين الثاني 2012
العدد 8	الأحزاب الإسلامية في تركيا	كانون الأول 2012
العدد 9	الأزهر	كانون الأول 2012
العدد 10	أهم القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة	كانون الثاني 2013
العدد 11	الحركات الإسلامية في الأردن	آذار 2013
العدد 12	أبرز العشائر السورية	نيسان 2013
العدد 13	المجموعات القتالية في سوريا	أيار 2013
العدد 14	مواقف المعارضة السورية من حزب اللّه	آب 2013
العدد 15	تظاهرات ساحة تقسيم – إسطنبول	أيلول 2013
العدد 16	حركة تمرّد المصرية	تشرين الأول 2013
العدد 17عدد خاص	مجازر الوهابية عبر التاريخ	تشرين الأول 2014
العدد 18	جمهورية القرم	أيار 2014
العدد 19	الأقليات في تركيا	أيلول 2014
عدد خاص	داعش	أيلول 2015
العدد 20 عدد خاص	خطوط النفط	شباط 2016
العدد 21	جماعة فتح اللّه غولن	تشرين الأول 2016
العدد 22	خطاب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب حول السياسة الخارجية الأميركية	تشرين الثاني 2016
العدد 23	إدارة دونالد ترامب: مجلس الأمن القومي وأبرز المستشارين	نيسان 2017
العدد 24	رؤية المعارضة لتجربة المجالس المحلية	تشرين الأول 2017
العدد 25	القضية الفلسطينية وحل الدولتين	تشرين الأول 2017
العدد 26	مأساة مسلمي الروهينغا في ميانمار	كانون الأول 2017
العدد 27	الشيعة في باكستان	كانون الأول 2017
العدد 28	مسح شامل للعقوبات الأميركية على حزب اللّه	تموز 2018
العدد 29	الأزمة الخليجية في عامها الأول	تموز 2018

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 30	جماعة الخوذ البيضاء في سوريا	تشرين الأول 2018
العدد 31	أبرز وقائع التعامل المعلن بين الكيان الإسرائيلي وفصائل من المعارضة السورية 2011 - 2018	تشرين الثاني 2018
العدد 32	المكوّنات السياسية في جنوب اليمن	كانون الأول 2018
العدد 33	قراءة في نتائج انتخابات الكونغرس النصفية لعام 2018	شباط 2019
العدد 34	استراتيجية الإمارات البحرية	آذار 2019
العدد 35	صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار	أيار 2019
العدد 36	التدخل الإماراتي في اليمن: الأدوار والمصالح	تموز 2019
العدد 37	الحملات المعادية لحزب اللّه في ألمانيا	تشرين الأول 2019
العدد 38	وزارة الخزانة الأميركية الجهات والشخصيات والبرامج ذات الصلة بالعقوبات المالية	كانون الأول 2019
العدد 39	بعض أوجه التمويل الأميركي لمنظمات مدنية في لبنان	كانون الثاني 2020
العدد 40	مؤشرات عن واقع الولايات المتحدة الاميركية	تموز 40
العدد 41	سدّ النهضة: النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل	أيلول 2020
العدد 42	العوامل المؤثّرة في حياد الدول: تجارب عالمية	أيلول 2020
العدد 43	بعض أوجه تمويلات الاتحاد الأوروبي لمنظمات من المجتمع المدني في لبنان	تشرين الأول 2020
العدد 44	سقطرى اليمنية.. مفتاح البحار السبعة	تشرين الأول 2020
العدد 45	العُملة الرقمية الصينية: نظرة عامة حول السوق والتكنولوجيا والآثار المحتملة	تشرين الأول 2020
العدد 46	الميليشيات المسلّحة في أميركا النشأة والإشكال القانوني، والتقديرات الأمنية	تشرين الثاني 2020
العدد 47	مواقف الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن ونائبته حول الشرق الأوسط	تشرين الثاني 2020
العدد 48	السِيَر الشخصية لأبرز أعضاء إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن	شباط 2021
العدد 49	فريق الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي	نيسان 2021
العدد 50	اللجنة الدستورية السورية: التأسيس، التشكيل، الاجتماعات، آراء الدول	آذار 2021
العدد 51	"فلسطينيو الداخل" 1948 وهبّة سيف القدس، العوامل والظروف والمسار	تموز 2021

مشروع بحثي

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon